مسودة

منهجية المرحلة الثالثة من دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع

السوق الخليجية المشتركة

DRAFT

مقدمة

استكمل المركز الإحصائي الخليجي العمل على دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة في المرحلة الثالثة خلال الفترة 2019 – 2023م من خلال عدة مراحل عمل مترابطة لجمع بيانات كمية ونوعية على عدة مستويات وذلك للوصول إلى القياس الدقيق لمدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للعمل الخليجي المشترك المرتبط بمواطني دول مجلس التعاون، والتي ركزت على المواطنين الاعتباريين ومدى الاستفادة من الفرص الممنوحة في هده القرارات لهؤلاء المواطنين. وكما سبق الدكر في الفصل الأول، فأن هده المرحلة اعتمدت على جمع البيانات الكمية والنوعية (الكيفية) لقياس مدى تنفيد قرارات العمل الخليجي المشترك دات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى: -

1. توفير المؤشرات الإحصائية التي تقيس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى على أرض الواقع والمتعلقة بتعزيز العمل الخليجي المشترك في السوق الخليجية المشتركة لمتابعة التطور في تنفيذ قرارات السوق الخليجية المشتركة، والتي تساعد المجلس الأعلى في المضي قدماً في خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي.

2. التعرف على آراء المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى (المواطنون الاعتباريون) بشأن مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة.

3. التعرف على التحديات التي تواجه المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى (المواطنون الاعتباريون) والتي تحول دون تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية في دول المجلس.

حدود الدراسة

قام المركز الإحصائي الخليجي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون خلال الفترة 2019 – 2021م بدراسة القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة وتصنيف القرارات المنسوخة وغير المنسوخة، ومن ثم

DRAFT

تحديد القرارات التي يستلزم دراستها في المرحلة الثالثة. وهدا ما أكدته توجيهات المجلس الأعلى في دورته (42) بشأن استكمال تنفيذ متطلبات السوق الخليجية المشتركة في مساراتها العشرة[1].

وتغطي هذه المرحلة القرارات المرتبطة بالمسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة والتي بلغ عددها (39) قرار، مع التركيز على القرارات ذات الأثر المباشر على المواطنين الاعتباريين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة من القرارات من المخطط مراجعتها سنوياً وإضافة ما يستجد من قرارات مطلوب متابعتها واستبعاد ما تم تنفيذه وتفعيله بشكل كامل.

شكل 1.2: حدود دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع -المرحلة الثالثة 2019 – 2023م

[1] البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الـ 42 المنعقدة في الرياض 14 ديسمبر 2021م " أكد المجلس الأعلى على أهمية الحفاظ على مكتسبات المجلس وإنجازاته، ووجه الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء والأمانة العامة واللجان الوزارية والفنية بمضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف السامية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون، واستكمال ما تبقى من خطوات لقيام الاتحاد الجمركي، والتنفيذ الكامل لمسارات السوق الخليجية المشتركة، وصولاً الى الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس بحلول عام 2025م ".

المجتمع المستهدف

تستهدف الدراسة في هده المرحلة ثلاث فئات أساسية مرتبطة بالسوق الخليجية المشتركة كالآتي:-

أولاً: الفئة التنفيذية التشريعية لقرارات العمل الخليجي المشترك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة:

جميع المؤسسات الحكومية الوطنية ذات العلاقة بمسارات السوق الخليجية المشتركة (15) وزارة/مؤسسة/هيئة وطنية في دول المجلس. وتم درساتها من خلال مسح شامل[2] لجميع الجهات الحكومية دات العلاقة

مسارات السوق الخليجية المشتركة	المؤسسات الحكومية دات العلاقة بالمسار
المسار الأول: التنقل والإقامة	وزارات الداخلية
المسار الثاني: العمل في القطاعات الحكومية والأهلية	وزارات العمل – وزارات الخدمة المدنية
المسار الثالث: التأمينات الاجتماعية والتقاعد	مؤسسات التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية
المسار الرابع: ممارسة المهن والحرف	وزارات التجارة والصناعة البنوك المركزية
المسار الخامس: مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية	
المسار السادس: تملك العقار	وزارات العدل – وزارات الإسكان
المسار السابع: تنقل رؤوس الأموال	لا يوجد قرارات صادرة بهدا الموضوع
المسار الثامن: المعاملة الضريبية	وزارات المالية – الجهات الضريبية
المسار التاسع: تداول وشراء الأسهم وتاسيس الشركات	وزارات المالية - هيئات الأوراق المالية
المسار العاشر: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية[3]	وزارات التربية والتعليم، وزارات التعليم العالي مؤسسات التدريب المهني والتقني، وزارات الصحة

ثانياً: الفئة التنفيذية الداعمة/المساندة لقرارات العمل الخليجي المشترك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة:

جميع المؤسسات الخليجية التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون ذات العلاقة بمسارات السوق الخليجية المشتركة (3) مؤسسات الآتية:-

[2] يتم دراسة جمع مفردات الفئة المستهدفة اما لخصوصيه هده الفئة أو بسبب العدد القليل، هو ما يطلق عليه بالمسح الشامل دون اختيار أية عينة للدراسة.

[3] لم يتم دراسة قرارات المجلس الأعلى المتعلقة بالخدمات الاجتماعية لانها صدرت حديثا ويتم العمل على وضع مؤشرات اداء قياس استراتيجية التنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون

ثالثاً: الفئة المستفيدة من قرارات العمل الخليجي المشترك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة:

المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى في كافة القطاعات الاقتصادية في القطاع الأهلي (المواطنون الاعتباريون الذين يزاولون الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية في دول المجلس الأخرى)[4]. وقد تم دراسة هده الفئة من خلال المسح بالعينة.

أدوات الدراسة

الاستبانة هي مجموعة من الأسئلة المصممة للحصول على معلومات من الجهة/الفئة المستهدفة بشأن موضوع محدد أو مجموعة من المواضيع قيد الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة سابقة الذكر تم تصميم استبانات للفئات المستهدفة في الدراسة من قبل فريق عمل المركز الإحصائي الخليجي المعني بإعداد مؤشرات إحصائية لقياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك لتعكس القرارات المتعلقة بمسارات السوق الخليجية المشتركة التي تنطبق على المواطنين الاعتباريين في دول المجلس، كتنقل وإقامة المواطنين، عمل مواطني دول المجلس في القطاع الأهلي في الدول الأعضاء الأخرى، مد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى، ممارسة ومزاولة الأنشطة الاقتصادية، والمعاملة الضريبية، .... إلخ.

ولضمان الوصول إلى استبانات تحقق الهدف المطلوب منها، كان هناك عدة مراحل من التصميم والمراجعة والتدقيق وبشكل خاص مرحلة التحكيم والاعتماد قبل البدء بجمع البيانات. فقد تم عقد ورش عمل وطنية وإقليمية، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع عدد من الخبراء من داخل المركز ومن خارجه لمراجعة وتحكيم الاستبانات والآخذ بكافة الملاحظات والمقترحات وإعادة صياغة بعض الأسئلة وإضافة أسئلة أخرى بحيث

[4] يتباين عدد المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الأخرى حسب الدول.

ترتبط بشكل مباشر بقرارات العمل الخليجي المشترك ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة، وتم العمل على تقليص حجم الاستبانة قدر الإمكان لضمان الاستجابة وتقليل الوقت اللازم لاستيفاء بياناتها. وتم اعتماد الاستبانات باللغتين العربية والإنجليزية لضمان تسهيل استيفاء البيانات من الفئات المستهدفة باحد اللغتين المناسبة لهم، حيث أن هناك عدد من المدراء التنفيذيين أو المدراء الآخرين في المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى ممن لا يتحدثون اللغة العربية خاصة في فئة المستفيدين في القطاع الأهلي.

وتتألف استبانات الدراسة من ثلاث مجموعات مرتبطة بالفئات المستهدفة كالتالي:

استبانات الفئة الأولى: استبانات المؤسسات الحكومية الوطنية، حيث تم تصميم 15 استبانة حسب الجهات ذات العلاقة بالقرارات المتعلقة بكل مسار من مسارات السوق الخليجية المشتركة:-

1. استتبانة وزارت الداخلية؛
2. استبانة وزارات العمل (العمل في القطاع الأهلي)؛
3. استبانة وزارت الخدمة المدنية (العمل في القطاع الحكومي)؛
4. استبانة مؤسسات التامينات الاجتماعية؛
5. استبانة مؤسسات التقاعد المدني؛
6. استبانة المؤسسات المعنية بالحرف والمهن؛
7. استبانة وزارات التجارة والصناعة؛
8. استبانة البنوك المركزية؛
9. استبانة وزارت الإسكان/ وزارة العدل؛
10. استبانة الجهات الضريبية؛
11. استبانة الجهات المنظمة للأسواق المالية؛
12. استبانة وزارت التربية والتعليم؛
13. استبانة مؤسسات التدريب المهني والتقني؛
14. استبانة وزارت التعليم العالي؛
15. استبانة وزارت الصحة.

DRAFT

استبانات الفئة الثانية: استبانات المؤسسات الخليجية التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون ذات العلاقة بمسارات السوق الخليجية المشتركة:-

1. استبانة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
2. استبانة مجلس الصحة لدول مجلي التعاون.
3. استبانة مكتب التربية العربي لدول الخليج.

استبانات الفئة الثالثة: استبانات المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في دول المجلس الأخرى (استبانة واحدة تغطي جيمع الأنشطة الاقتصادية).

إطار المسح

تعتبر جميع المؤسسات/الشركات الخليجية سابقة الذكر وحدات المعاينة الرئيسة كمفردات مجتمع الدراسة المستهدف. فقد عمل الجهاز الإحصائي الوطني في كل دولة من الدول الأعضاء على توفير قائمة لهذه المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في الدولة بالاعتماد على سجل الأعمال من قواعد بيانات السجلات الإدارية و/أو إطار أحدث تعداد للمنشآت الاقتصادية حسب ما يتوفر وينطبق في كل دولة من الدول.[5]

وصنفت المؤسسات/الشركات المشمولة في هذه الأطر وفقًا للتصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4) كمتغير أساسي، بالإضافة إلى جنسية الشركة.

عينة المسح

لغايات تحقيق أهداف المسح وضمان تحقيق مستوى دقة وموثوقية مقبولة إحصائياً بنتائج المسح، تم تصميم عينة المسح بمستوى ثقة 95% وخطأ معياري مقبول لا يتجاوز 5%، بالإضافة إلى الاخذ بالاعتبار تأثير التصميم وعدم الاستجابة وتم تحديد حجم العينة لكل دولة من دول المجلس على حدة حسب حجم المجتمع المستهدف في الإطار. وصممت العينة لتكون عينة طبقية بأسلوب العينة العشوائية ولضمان الآتي: -

[5] بعض الفئات تم استثنائها من الإطار في بعض الدول وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بها من الجهات المعنية بالإطار، على سبيل المثال لا الحصر المناطق الحرة، .... إلخ

- ضمان التمثيل للمؤسسات/الشركات حسب الجنسية؛
- ضمان التمثيل والشمول للمؤسسات/الشركات حسب القطاع الرئيس حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع (ISIC 4)، حيث تم تكوين أربعة قطاعات رئيسة (الزراعي، الصناعي، التجاري، الخدمات).

ويبين الجدول 1.2 ملخصاً لتوزيع عينة وإطار المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في مملكة البحرين حيث بلغ حجم العينة 513 مؤسسة/شركة من إجمالي المؤسسات/الشركات الخليجية لدول مجلس التعاون الأخرى العاملة في مملكة البحرين 2127 مؤسسة/شركة أي ما نسبته 24%.

جدول 1.2: توزيع عينة المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في مملكة البحرين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وجنسية المؤسسة/الشركة، 2022م

النشاط الاقتصادي الرئيسي	جنسية المؤسسة/الشركة						
	إماراتية	سعودية	عُمانية	قطرية	كويتية	مشتركة	المجموع
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0	1	0	0	0	0	**1**
التعدين واستغلال المحاجر	4	0	2	0	0	1	**7**
الصناعة التحويلية	7	8	2	7	2	13	**39**
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1	0	0	0	0	0	**1**
إمدادات المياه؛ أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة	1	4	0	0	0	1	**6**
التشييد	6	13	2	2	5	12	**60**
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	17	24	15	18	10	58	**142**
النقل والتخزين	3	6	0	0	2	11	**22**
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	2	9	1	6	7	17	**42**
المعلومات والاتصالات	3	4	0	0	4	4	**15**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	3	10	0	7	12	20	**52**
الأنشطة العقارية	1	4	0	0	5	0	**10**
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	8	15	3	2	4	15	**47**
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5	8	2	1	4	10	**30**
التعليم	1	5	0	0	0	6	**12**
الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	0	5	0	0	1	9	**15**
الفنون والترفيه والتسلية	2	2	0	0	0	3	**7**

أنشطة الخدمات الأخرى	2	9	2	4	4	4	**25**
المجموع	**66**	**127**	**29**	**47**	**60**	**184**	**513**

الفئة المؤهلة

أن الفئة المؤهلة لاستيفاء البيانات المطلوبة لاستمارة المسح، هي على الأغلب الشخص الأول في المؤسسة/الشركة أو من ينوب عنه، ولديه معرفة وإلمام بكافة الأنشطة والمهام التي تقوم بها المؤسسة/الشركة. وقد يكون هذا الشخص هو الرئيس أو المدير العام أو المدير التنفيذي أو من ترشحه المؤسسة/الشركة لاستيفاء البيانات وتعطيه الحق بالتحدث باسم المؤسسة/الشركة عن أية بيانات مطلوبة وعن أية تحديات صعوبات أو تسهيلات حصلت عليها المؤسسة/الشركة في مجال الأسئلة التي يتطرق لها المسح والمتعلقة بقرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع.

ويمكن استيفاء بيانات استمارة المسح من أكثر من شخص مؤهل في المؤسسة/الشركة، على سبيل المثال:

أقسام الاستمارة	**الشخص المؤهل**
المعرفة والاطلاع	المدير/التنفيذي/العلاقات العامة والتواصل
الإجراءات التنفيذية/مزاولة النشاط الاقتصادي	المدير/التنفيذي/الفني/مدير الإنتاج والتشغيل
الإجراءات التنفيذية/تملك العقار	المدير /التنفيذي/الإداري/القانوني
الإجراءات التنفيذية/العمالة والتأمينات الاجتماعية	المدير/التنفيذي/مدير الموارد البشرية/ شؤون الموظفين

تدريب العاملين في المسح

عقد برنامج تدريبي للعاملين في المسح على مختلف المسميات والوظائف لضمان الالمام والفهم الكامل لمنهجية تنفيذ المسح، حيث يتضمن البرنامج: -

- التعريف بأهداف المسح وأسلوب جمع البيانات وأية أساليب بديلة قد يتم استخدامها في جمع البيانات والهيكل التنظيمي لفريق العمل في المسح والمسؤوليات حسب المسميات لفريق العمل.
- التأكيد على الالتزام بالإجراءات الاحترازية في ظل الجائحة الوبائية كوفيد-19 في حالة الزيارة الميدانية.

- تزويد جامعي البيانات (الباحثين) بالأجهزة اللوحية المحمل عليها استمارة المسح ودليل تعليمات وإرشادات المسح ليتم الاطلاع عليها قبل البدء بالبرنامج التدريبي.
- التعريف بأسئلة الاستمارة وإعطاء شرحاً وافياً لجميع الأسئلة وربطها بقرارات العمل الخليجي المشترك المرفقة في استمارة المسح.
- تدريب جامعي البيانات (الباحثين) على طرق التعامل واللباقة مع موظفي المؤسسة/الشركة المختارة بالعينة وأساليب طرح الأسئلة وعدم الإيحاء بالإجابة والتزام الحيادية.

المسح التجريبي

وبالتنسيق مع المركز الإحصائي الخليجي قامت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين مشكورة بالتطوع لتنفيذ المسح التجريبي القبلي (Pre pilot Test) [6] للمؤسسات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في مملكة البحرين، حيث تم تنفيذ المسح التجريبي على 20 مؤسسة/شركة خليجية خلال شهر ديسمبر 2021م من خلال استخدام رابط الاستبانة الإلكترونية بهدف اختبارها وتحديد الوقت اللازم لاستيفاء بياناتها بكافة الطرق (إلكترونيًا أو عبر المقابلة الشخصية من خلال زيارة المؤسسة/الشركة) وتحديد أية تحديات قد تواجه تنفيذ المسح.

أسلوب جمع البيانات

تولى مسؤولية جمع بيانات الفئات المستهدفة في المسح ما بين المركز الإحصائي الخليجي والأجهزة الإحصائية الوطنية كلا ضمن صلاحياته واختصاصاته. كالتالي:-

1. المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخليجية التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون:

قام المركز الإحصائي الخليجي بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون بالتنسيق والتواصل مع المؤسسات الحكومية في دول المجلس لترشيح ضباط اتصال لها، ليقوم المركز الإحصائي الخليجي بإرسال رابط الاستبانة الإلكترونية ونسخة من الاستبانة بصيغة PDF ليتم استيفاء بيانات إلكترونياً من قبل المعنيين والمختصين (الفئة

[6] مسح مصغر يتم تنفيذه قبل البدء بتنفيذ المسح الرئيسي للحصول على معلومات لتحسين كفاءة المسح الرئيسي كاختبار الاستمارة والتأكد من الوقت الذي يستغرقه استيفاء البيانات والإجراءات الميدانية وتحديد مدى فعالية وحدة المعاينة ونسبة الاستجابة.

المؤهلة[7]) في المؤسسة والتي تصب هذه البيانات إلكترونياً على قاعدة بيانات المسح في المركز الإحصائي الخليجي. وقد تم الاستعانة بالأجهزة الإحصائية الوطنية للتنسيق في استكمال استيفاء بعض استبانات المؤسسات الحكومية.

2. المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في دول المجلس:

تولت الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول المجلس جمع بيانات العينة المختارة من المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي لديها بالشكل التالي:-

تم تصميم المسح ليتم جمع البيانات من خلال إرسال الرابط الإلكتروني لاستمارة المسح للمؤسسات /الشركات المختارة في العينة في الدولة، حيث عملت الأجهزة الإحصائية الوطنية بتوفير معلومات التواصل الخاصة بكل مؤسسة/شركة (قدر الإمكان) من بريد إلكتروني، رقم الهاتف، ...إلخ. ولضمان أكبر قدر من الاستجابة، تم الاخذ بالاعتبار إمكانية جمع البيانات بالأساليب الأخرى كالزيارة الميدانية والمقابلة الشخصية بسبب التحديات التي تواجه جمع البيانات وخاصة في ظل الجائحة الوبائية كوفيد-19. وفيما يلي أساليب جمع البيانات:

جمع البيانات إلكترونيًا

- التواصل مع المؤسسة/الشركة المختارة في العينة عبر الهاتف من قبل جامع البيانات (الباحث)/ المختص في المسح لإعطاء نبذة عن المسح وأهميته والأهداف المرجوة منه، بالإضافة إلى التأكيد على سرية البيانات المستوفاة حسب قانون الإحصاء الوطني المعمول به في الدول الأعضاء، وأن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة وتستخدم فقط لأغراض الدراسة.
- التعريف للمؤسسة/للشركة بإمكانية استيفاء بيانات الاستبانة من أكثر من شخص من المعنيين في المؤسسة/الشركة، على سبيل المثال لا الحصر: المدير التنفيذي أو مدير الموارد البشرية، مدير العمليات... إلخ.

[7] الفئة المؤهلة لاستيفاء البيانات المطلوبة لاستبانة المسح، هي على الأغلب الشخص الأول في المؤسسة/الشركة أو من ينوب عنه، ولديه معرفة وإلمام بكافة الأنشطة والمهام التي تقوم بها المؤسسة/الشركة. وقد يكون هذا الشخص هو الرئيس أو المدير العام أو المدير التنفيذي أو من ترشحه المؤسسة/الشركة لاستيفاء البيانات وتعطيه الحق بالتحدث باسم المؤسسة/الشركة عن أية بيانات مطلوبة وعن أية تحديات صعوبات أو تسهيلات حصلت عليها المؤسسة/الشركة في مجال الأسئلة التي يتطرق لها المسح والمتعلقة بقرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع. ويمكن استيفاء بيانات استبانة المسح من أكثر من شخص مؤهل في المؤسسة/الشركة، حيث يمكن تعبئة الاستبانة داخلياً من خلال استيفائها كنسخة ورقية ومن ثم ادخال بياناتها على الاستبانة الإلكترونية.

- إرسال رابط الاستبانة الإلكترونية على البريد الإلكتروني المعرف من قبل المؤسسة/الشركة، ويقوم المختصين في المسح بالتواصل هاتفيًا مع المؤسسة/الشركة للتأكد من استلام الرابط وفعاليته.
- العمل على متابعة تعبئة الاستبانة الإلكترونية من خلال العاملين المختصين لهذه المرحلة، بحيث يتم متابعة برنامج جمع البيانات الإلكتروني والذي يتيح معرفة واقع تعبئة الاستبانة بشكل كامل أم بشكل جزئي أولاً بأول.
- استمرار عملية المتابعة بصورة دورية من خلال إرسال تذكير للمؤسسة/الشركة لتعبئة الاستبانة، أو الاتصال هاتفيًا للتأكد في حال كان هناك حاجة إلى أي دعم لفتح الرابط أو في استيفاء اسئلة الاستبانة.
- يقوم الفريق المختص بمراجعة بيانات الاستبانات التي تم استيفائها في قاعدة البيانات لتدارك أية إجابات غير منطقية، علمًا أنه تم تحميل قواعد الاتساق والتدقيق والربط الخاصة بأسئلة الاستبانة آليًا في البرنامج الإلكتروني لضمان الجودة وللتقليل من عمليات التدقيق والضبط التي تستغرقه مرحلة معالجة البيانات.
- إجراء عملية تدقيق واختبار عشوائي بحيث يقوم المشرف باستعراض بعض البيانات والتحقق منها من خلال التواصل مع المؤسسة/ الشركة مثال ذلك: -
  - في حال عدم تطابق البيانات مع ما ورد في الإطار الرئيسي[8] على سبيل المثال:
    - النشاط الاقتصادي الرئيسي
    - عدد العاملين.
  - عدد العاملين الخليجين في المؤسسة/الشركة مع انطباقها مع الأسئلة الخاصة بشمول العاملين الخليجين بالتأمينات الاجتماعية.
  - أسئلة تملك العقار مع تملك مبنى الشركة أو الإيجار.
- رفع تقرير دوري (يومي أو اسبوعي) من فريق عمل المسح للمسؤولين في إدارة المسح يبين مدى الاستجابة، وأية تحديات أو صعوبات تواجه عملية جمع البيانات.

[8] يمكن الاستفادة من البيانات التعريفية للمؤسسة/الشركة التي أفادت بها في المسح لتحديث الإطار الرئيسي

- إرسال تقرير نهائي من قبل إدارة المسح إلى الإدارة العليا في الجهاز الإحصائي الوطني بانتهاء عملية جمع البيانات والتدقيق والمراجعة ليتم اعتمادها بشكل رسمي وتزويد المركز الإحصائي الخليجي ببيانات المسح.
- تحميل بيانات المسح النهائية إلى المركز الإحصائي الخليجي الذي سيقوم بدوره في تحليل البيانات وإعداد التقارير وتحديث لوحة الإنجاز والمتابعة الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة.
- يقوم المركز الإحصائي الخليجي بمراجعة البيانات وفي حال كان هناك أية استفسارات أو ملاحظات يتم التنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية للتأكد من البيانات.

جمع البيانات عبر المقابلة الشخصية

1. التواصل مع المؤسسة/الشركة المختارة في العينة عبر الهاتف جامع البيانات (الباحث)/المختص في المسح لتحديد الموعد المناسب للزيادة واستيفاء البيانات. والتعريف للمؤسسة/للشركة بإمكانية استيفاء بيانات الاستبانة من أكثر من شخص من المعنيين في المؤسسة/الشركة، على سبيل المثال لا الحصر: المدير التنفيذي أو مدير الموارد البشرية، مدير العمليات ..... وفي بعض المؤسسات/الشركات الصغيرة قد يتم استيفاء البيانات مباشرة عند زيارتها بدون تحديد موعد.
2. يقوم جامع البيانات (الباحث) بالتعريف عن نفسه وإبراز الوثائق الرسمية الخاصة به والتي تثبت مرجعيته للجهاز الإحصائي الوطني مع ضرورة التأكيد على اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية من ارتداء قناع الوجه (Mask Face) والتباعد الجسدي.
3. إعطاء نبذة عن المسح وأهميته والأهداف المرجوة منه، بالإضافة إلى التأكيد على سرية البيانات المستوفاة حسب قانون الإحصاء الوطني المعمول به في الدول الأعضاء، وأن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة وتستخدم فقط لأغراض الدراسة.
4. تكون الاستبانة متاحة لجامع البيانات (الباحث) بالنسخة الإلكترونية محملة على الجهاز اللوحي (Tablet Device) والنسخة الورقية[9]، ويمكن استيفاء بياناتها كالتالي: -

[9] قد يكون هناك اختلاف في آلية جمع البيانات بين دول المجلس ان كان إلكترونياً أو ميدانيًا أو الاثنين معًا.

- تعبئة الاستبانة من قبل جامع البيانات (الباحث) على الجهاز اللوحي من خلال توجيه الأسئلة للشخص المؤهل في المؤسسة/الشركة.
- تعبئة الاستبانة من قبل الباحث على النسخة الورقية خلال توجيه الأسئلة للشخص المؤهل في المؤسسة/الشركة.
- يقوم الباحث بتزويد المؤسسة/الشركة بنسخة من الاستبانة الورقية لتعبئتها، وتحديد موعد لاستلام الاستمارة.
- يقوم الباحث بإدخال بيانات الاستبانة الورقية إلكترونيًا أولاً بأول.
- متابعة مواعيد استلام استبانات المؤسسات/الشركات بعناية وبشكل يومي.

5. العمل على متابعة تعبئة الاستبانة الإلكترونية من خلال العاملين المختصين لهذه المرحلة، بحيث يتم متابعة برنامج جمع البيانات الإلكتروني والذي يتيح معرفة واقع تعبئة الاستبانة بشكل كامل أم بشكل جزئي أولاً بأول.
6. يقوم الفريق المختص بمراجعة بيانات الاستبانات التي تم استيفائها في قاعدة البيانات لتدارك أية إجابات غير منطقية، علمًا أنه تم تحميل قواعد الاتساق والتدقيق والربط الخاصة بأسئلة الاستبانة آليًا في البرنامج الإلكتروني لضمان الجودة وللتقليل من عمليات التدقيق والضبط التي تستغرقه مرحلة معالجة البيانات.

معالجة البيانات

تم البدء بمراجعة وتدقيق البيانات حال استلامها من الأجهزة الإحصائية الوطنية بعد انتهاء مرحلة جمع البيانات وإجراء مراجعة أولية على البيانات. واستخدمت الحزمة البرامجية الإحصائية الجاهزة SPSS في تدقيق وتنظيف البيانات من خلال تطبيق قواعد الاتساق والتدقيق، حيث تم التنسيق أولاً بأول مع المعنيين في الأجهزة الإحصائية الوطنية للتأكد من الحالات التي لا تنطبق عليها قواعد التدقيق والمراجعة.

نتائج ومعدلات الاستجابة

يبين الجدول أدناه ملخصًا لنتائج المسح لعينة المؤسسات/الشركات الخليجية من الدول الأعضاء الأخرى العاملة في مملكة البحرين، حيث تم اختيار 513 مؤسسة/شركة من بينها 395 مؤسسة/شركة تم استيفاء بياناتها بشكل مكتمل.

جدول 2.2: عدد المؤسسات/الشركات ومعدل الاستجابة لمسح قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المسترك على أرض الواقع، مملكة البحرين 2022 – 2023م

عدد المؤسسات/الشركات المختارة في العينة	513
عدد المؤسسات/الشركات التي تم العثور عليها	426
عدد المؤسسات/الشركات التي تم مقابلتها	399
معدل الاستجابة* %	%94
*معدل الاستجابة = عدد المؤسسات/الشركات التي تم مقابلتها مقسوماً على عدد المؤسسات/الشركات التي تم العثور عليها	

DRAFT